

الفصل الثامن

ميزان المدفوعات والميزان التجاري

نتعرض الآن للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ولعل المظاهر الثلاثة الهامة في الاقتصاديات النقدية الدولية هي الحسابات الخارجية للدول المختلفة والميزان التجاري وميزان المدفوعات. وتسجل الحسابات الخارجية جميع العمليات والصفقات التي تتم بين المقيمين في أية دولة والأجانب في فترة معينة، ولو سجلت جميع العمليات بدقة فلا بد من أن تتوازن هذه الحسابات وتتوصل إلى هذا التوازن عن طريق نظام القيد المزدوج المحاسبي الذي يتطلب تقييد كل عملية مرتين. فلو تمت مثلاً عملية واحدة فقط بين المقيمين والأجانب في خلال فترة واحدة وكانت هذه العملية عبارة عن شراء كمية من السلع من الأجانب قيمتها ١٠٠ جنيه ودفع الثمن ذهباً تكون الحسابات كالآتي:

مدفوعات إلى الأجانب		مقبوضات من الأجانب	
١٠٠ جنيه	استيراد السلع	١٠٠ جنيه	تصدير الذهب

ولو تمت أيضاً عملية أخرى عبارة عن قرض أجنبي لأحد المقيمين في البلاد ثم دفعه ذهباً كانت الحسابات كما يلي:

مدفوعات		مقبوضات	
١٠٠ جنيه	استيراد السلع	١٠٠ جنيه	تصدير الذهب
٥٠ جنيه	استيراد الذهب	٥٠ جنيه	قروض من الأجانب

أو بعبارة أخرى:

مدفوعات		مقبوضات	
١٠٠ جنيه	استيراد السلع	٥٠ جنيه	قروض من الأجانب
		٥٠ جنيه	صافي استيراد الذهب
١٠٠ جنيه		١٠٠ جنيه	

ويمكن تطبيق نفس القاعدة السابقة في جميع الحالات بغض النظر عن مدى تعقيد العمليات التجارية ولو قيدت جميع العمليات بدقة فلا بد من أن تتوازن الحسابات الخارجية لأن كل عملية تقيد مرتين، مرة في جانب المدفوعات ومرة أخرى في جانب المقبوضات.

ورغم فائدة هذا التقييد من الناحية الحسابية، فإنه لا يكفي.. أما الميزان التجاري وميزان المدفوعات فكثيرا ما يختل توازنهما ولما لم يكن يتوفر توازنهما في كثير من الأحيان فماذا نقصد باختلال توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ونقول أن التوازن غير متوفر إذا لم تتساو العناصر الباقية في جانب المقبوضات مع العناصر الباقية في جانب المدفوعات. وهناك طريقتان مفيدتان لفصل بعض العناصر من الحسابات

الخارجية فيمكننا مثلا أن نفصل جميع العمليات الرأسمالية عن عمليات شراء وبيع السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة، أما الطريقة الثانية فتتلخص في فصل أنواع معينة من العمليات الرأسمالية.

العمليات الرأسمالية وعمليات خلق الدخل

الفرق بين عمليات حساب رأس المال والعمليات التجارية في التجارة الدولية هي نفس الفرق بين العمليات التي تتضمن تبادل الأرصدة والعمليات التي تخلق الدخل التي شرحناها في الفصل الأول. فلو باع أحد المقيمين في دولة معينة بعض السلع والخدمات إلى الأجانب فإن هذه الصفقة تخلق له دخلا. وبالتالي لو أنفق هذا الشخص جزءا من دخله على السلع والخدمات فإنه يخلق دخلا للأجانب الذين اشترى منهم هذه السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى لو تبادل المقيمون مع الأجانب كميات متساوية من السلع لما كان لهذه العمليات أي أثر على الدخول.

ولو سجلنا جميع العمليات التي تنطوي على خلق الدخل بين بلدنا والأجانب فإن الفرق بين المبالغ التي تحصل من الأجانب نتيجة لبيع السلع والخدمات لهم والمبالغ التي تدفع لهم نظير السلع التي يبيعونها لنا يعرف بالميزان التجاري: فلو بعنا مثلا كمية من السلع قيمتها ١٠٠ مليون جنيه في أحد الأعوام وخدمات قيمتها ٢٠ مليون جنيه (مثل خدمات السفن وأنفاق السباح وفوائد على القروض) بينما باعوا هم لنا كمية من السلع تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون جنيه وخدمات قيمتها ١٠ مليون جنيه فإن الميزان التجاري يكون كالآتي:

المقبوضات		المدفوعات	
ملايين الجنيهات		ملايين الجنيهات	
١٦٠	استيراد السلع والخدمات	١٢٠	تصدير السلع والخدمات
١٦٠		٤٠	العجز التجاري
١٦٠		١٦٠	

ويتعادل العجز في الميزان التجاري بفائض مساو له في حساب رأس المال ويرجع ذلك إلى الحقيقة التالية ألا وهي ضرورة توازن الحسابات الخارجية. والحكمة من وراء ذلك بسيطة فطالما كانت السلع والخدمات التي نشتريها من الأجانب أكثر من السلع والخدمات التي تبيعها لهم فلا بد من أن نحول أرصدة لهم أو تزيد ديوننا المستحقة لهم...

وتكون هذه الأرصدة على أحد شكلين:

فقد تكون قصيرة الأجل مثل الذهب والودائع المصرفية والأوراق المالية القصيرة الأجل مثل الكمبيالات، وقد تكون أرصدة طويلة الأجل مثل القروض الطويلة الأجل أو أسهم الشركات. ويمكننا أن نحول الأوراق المالية الطويلة الأجل إلى الأجانب ببيع السندات أو أسهم الشركات لهم. وهناك عوامل كثيرة تؤثر على هذه الصفقات المالية الطويلة الأجل. وتتم الصفقات الطويلة الأجل عادة لغرض تحقيق الربح الخاص أو لهدف سياسي بغض النظر عن حالة العناصر الأخرى في الحسابات الخارجية، فعلى سبيل المثال إذا اشترت سلعا أجنبية ودفعت ثمنها بشيك لصالح فرد

أجنبي تنتقل بذلك ورقة مالية إلى الأجنبي ولا تتم هذه العملية إلا لغرض شراء السلع. وإذا اشترت سندا من شخص أجنبي فإن قيمة هذا السند تدفع بوسيلة ما مثل تحويل رصيد في البنك.

ميزان المدفوعات

إن التاجر الذي يحصل على رصيد في البنك أو أية ورقة مالية قصيرة الأجل مسحوبة على دولة أخرى لن يحتفظ بما على حالتها بل قد لا يسمح له بذلك حتى ولو أراد ذلك لو كانت بلاده في حاجة إلى النقد الأجنبي. لذلك فإنه يقدمها إلى أحد البنوك مقابل فتح رصيد له بعملة بلاده. وهكذا تتم التسويات الدولية عن طريق البنوك. وتتم العمليات المالية اليومية المباشرة عن طريق البنوك التجارية في معظم البلدان ولكن لا يسمح بزيادة الديون القصيرة الأجل المستحقة للأجانب بالتزايد. وهي تحول إلى البنك المركزي أي احتياطي من الأوراق المالية المتجمعة من العمليات اليومية أي أن البنك المركزي هو المصدر الأخير والحامل الأخير للأوراق المالية القصيرة الأجل في معظم الدول.

وقد يحتفظ البنك المركزي بالأوراق المالية بالقصيرة الأجل لأنه دولة من الدول على شكل ذهب أو ودائع مصرفية في بنك مركزي آخر أو أوراق مالية أجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة. وهكذا يدين البنك المركزي سلطات النقد الأخرى بالخصوم القصيرة الأجل لدولة أخرى على شكل ودائع مصرفية أو أذونات خزانة. وتتميز هذه الوسائل لتسوية العمليات المالية بأنها عامة وميسورة. فلو كانت مدفوعات الذهب الوسيلة

الوحيدة لتسوية العمليات المالية الدولية فقد يأتي وقت لا تجد فيه الدولة لديها احتياطي من الذهب يكفي مدفوعاتها ويحدث نفس الشيء لو كانت المدفوعات تتم عن طريق أرصدة يحتفظ بها في بنوك أجنبية.

يدل التحليل السابق على ضرورة اهتمام السلطات بتدفق الأوراق المالية القصيرة الأجل بين إحدى الدول وبقية دول العالم. فلو كنا نخسر في مدفوعاتنا كثيرا من الأوراق المالية القصيرة الأجل فقد تتعرض احتياطياتنا لخطر النفاذ أو قد تميل الدول الأخرى إلى زيادة الأرصدة التي تحتفظ بها لدينا. ولذلك عند تحليلنا لفكرة ميزان المدفوعات لابد من تمييز تحركات الأوراق المالية القصيرة الأجل في الحسابات الخارجية عن تحركات الأوراق المالية الطويلة الأجل والعمليات التجارية. ونثبت ذلك بالمقال السابق مع إضافة بعض التعديلات عليه. فلنفترض أننا قبضنا رؤوس أموال طويلة الأجل قيمتها ٣٠ مليوناً من الجنيهات من الخارج وأعطينا للدول الأخرى قروضا طويلة الأجل قيمتها ١٠ ملايين من الجنيهات تكون الحسابات الخارجية كما يلي:

المدفوعات		المقبوضات	
بملايين الجنيهات		بملايين الجنيهات	
١٢٠	صادرات السلع والخدمات	١٦٠	واردات السلع والخدمات
٣٠	رؤوس أموال طويلة الأجل	١٠	رؤوس أموال طويلة الأجل
٢٠	العجز في المدفوعات		
١٧٠		١٧٠	

هكذا نكون قد فصلنا حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل عن غيرها من عناصر الحسابات الخارجية وتكون بلادنا بذلك قد خفضت أوراقها المالية القصيرة الأجل المستحقة على الأجانب ورصيدا من الذهب وزادت ديونها القصيرة الأجل المستحقة للأجانب بمبلغ قدره ٢٠ مليوناً من الجنيهات ويسمى صافي هذا المبلغ عجز ميزان المدفوعات في الفترة المحددة.

والعلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات بسيطة، فيقال إن الميزان التجاري "يتحسن" عندما ترتفع قيمة الصادرات من السلع والخدمات عن قيمة الواردات من السلع والخدمات. وعندما يكون هناك احتياطي فإن الميزان التجاري "يتدهور" ويقال أن ميزان المدفوعات "يتحسن" عندما يقل العجز أو يزداد الفائض في ميزان المدفوعات وإذا حدث عكس ذلك فيقال أنه "يتدهور" ويقترن تحسن الميزان التجاري بتحسن ميزان المدفوعات إلا إذا حدث تغير يخالف ذلك في عمليات تقديم القروض الطويلة الأجل. فلو زادت صادرات الدولة التي ضربنا لها المثال السابق من ١٢٠ مليوناً من الجنيهات إلى ١٣٥ مليوناً من الجنيهات في العام التالي بينما بقيت وارداتها ثابتة دون تغيير فإن ميزانها التجاري يتحسن بمقدار ١٥ مليون جنية. وإذا لم تتغير عملية تقديمها للقروض الطويلة الأجل فإن ميزان المدفوعات يتحسن أيضاً ويبلغ مقدار التحسن ١٥ مليون جنية ويصبح مقدار العجز خمسة ملايين من الجنيهات فقط. ولكن لو خفضت الدول الأجنبية قروضها الطويل الأجل من ٣٠ مليوناً من الجنيهات إلى ١٠ ملايين من الجنيهات فيؤدي ذلك إلى تدهور

ميزان المدفوعات فيصبح العجز ٢٥ مليوناً من الجنيهات بدلاً من ٢٠ مليوناً من الجنيهات.

وجدير بالذكر أنه من الممكن أن يكون هناك عجز في الميزان التجاري بينما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات أو العكس بالعكس. أي بعبارة أخرى أن العجز التجاري لا يعني أن الدولة تفقد احتياطياتها، لأن الفرق يكون على شكل تحركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل.